قضايا سياسية

اسم المقال: معالجات فكرية لظاهرة هوس السلطة في الانظمة السياسية
اسم الكاتب: أ.م.د. طارق عبد الحافظ عدنان الزبيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1529
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 00:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

معالجات فكرية لظاهرة هوس السلطة في الانظمة السياسية

(Thought treatments of the phenomenon of obsession with power in political systems)

أ.م.د. طارق عبد الحافظ عدنان الزبيدي*

Assistant Professor Dr.Tariq A. Adnan

ملخص البحث :

تعد السلطة السياسية من أكثر الظواهر الاجتماعية تأثيرا في حياة الانسان سلباً او ايجاباً ، سلباً اذا ما استعملت بشكل انفرادي و تم توظيفها لخدمة شخص او فئة من دون خدمة عامة الناس ، و ايجاباً اذا ما قننت و استعملت بشكل يحقق مصلحة عامة الناس ، و الاهم في ذلك التأثير انه يأخذ ابعاداً مختلفة ، فلم يكن التأثير مقتصراً على الجانب السياسي فحسب بل تأثيرها يكون اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً و امنياً .

هوس السلطة هو اخطر الامراض التي قد تصيب صاحب السلطة السياسية ، فعندما يصبح التمسك بالسلطة مبالغاً فيه فان صاحب السلطة سوف يعمل اي شيء من اجل البقاء في السلطة ، يقتل او يغتال او يعتقل او يعذب كل من يعتقد انه منافس او معارض ، و بسبب خطورة هذا السلوك تتجه اغلب الانظمة السياسية و بالذات الديمقراطية منها لغرض منع وجودها ، و على الرغم من جميع الاجراءات التي تتخذها هذه الانظمة قد تشهد وجود هوس للسلطة عند مرشحيها او من يصل لسلطة عن طريق الانتخاب ، لكن الطرق التي يتبعها المصاب بهوس السلطة لغرض بقاءه في الانظمة الديمقراطية تختلف عن الطرائق المتبعة في الانظمة الاستبدادية ، و من ثم فان طرائق المعالجة ستكون مختلفة ، وفي كلتا الحالتين يبقى خطر هوس السلطة بحاجة الى وقفة جادة و يجب ان يحظى بدراسات تتناسب مع خطورته و تبعاته على حاضر و مستقبل المجتمعات البشرية .

و للتخلص من ظاهرة هوس السلطة يفترض بالشعوب ان تعتمد على نفسها في اجراء اي تغيير منشود ، و بالتالي عليها ان لا تنتظر او تعتمد على حلاً يأتيها من الخارج ، لان الدول بشكل عام تتعامل مع الحدث حسب المصلحة ، وتضع مصلحة الشعب جانباً وتقدم مصالحها وتعمل على تحقيقها حتى وان كانت على حساب الشعوب المغلوب على امرها ، و تبقى المعالجة تعتمد على طبيعة النظام

* استاذ مساعد في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد . tariq_hafed@yahoo.com

السياسي القائم ، إذ ان وسائل المعالجة في ظل الانظمة الاستبدادية صعبة و معقدة في حين ان معالجة هوس السلطة في ظل الانظمة الديمقراطية سهلة و متيسرة .

الكلمات المفتاحية (مرض السلطة – التمسك بالسلطة – الاستبداد – تمجيد الذات – الاستبداد الديمقراطي)

Abstract

Political power is considered one of the most positive and negative social phenomena affecting human life, negatively if it is used unilaterally and employed to serve a person or group without serving the public, and positively if it is codified and used in a manner that serves the interest of the general public, and most importantly for that The effect is that it takes different dimensions. The influence was not limited to the political side only, but its impact was economic, social, cultural and security.

Obsession with power is the most dangerous disease that afflicts the holder of political power. When clinging to power becomes exaggerated, the person with power will do anything in order to remain in power, killing, assassinating, arresting or torturing anyone who thinks that he is a competitor or opponent, and because of the seriousness of this behavior Most political systems, especially democratic ones, tend to prevent their existence, and despite all the measures taken by these regimes, they may witness the presence of an obsession with power among their candidates or those who reach power through elections, but the methods that a person with an obsession with power follows in order to remain in democratic systems differs from the methods Tired in tyrannical regimes, and therefore the methods of treatment will be different, and in both cases the danger of the obsession with

authority remains in need of a serious pause and it must receive studies commensurate with its danger and its consequences for the present and future of human societies.

In order to get rid of the phenomenon of the obsession with power, the people are supposed to rely on themselves in making any desired change, and therefore they must not wait or rely on a solution that comes from outside, because countries in general deal with the event according to interest, put the people's interest aside, advance their interests and work on Achieving it even if it is at the expense of the people who are defeated over it, and the treatment remains dependent on the nature of the existing political system, as the means of treatment under authoritarian regimes are difficult and complex, while the treatment of the power obsession under democratic regimes is easy and available.

Key words : (disease of Authority – adherence to power – tyranny – self–exaltation – democratic despotism)

المقدمة :

تعاني معظم الانظمة السياسية بالذات الاستبدادية منها على وجه الخصوص من سلوك قد يتحول الى مرض يصيب بعض القادة ممن يتمسكون بالسلطة او ممن يحاول الوصول للسلطة ، و الحصة الاكبر من هذه الظاهرة توجد في الأنظمة السياسية العربية و الاسلامية إذ ان الاستبداد و هوس السلطة هو الاكثر حضوراً بالقياس للأنظمة السياسية في البلدان الاخرى ، بمعنى ان هوس السلطة هو ليس حصرا للأنظمة العربية و الاسلامية بل هي ظاهرة عامة و شاملة لكن توجد بعض الخصوصية في المنطقة العربية و الاسلامية ، و الادهى من ذلك ان هذا السلوك في احيان اخرى نجده يسود في الانظمة الديمقراطية ايضا على الرغم من ندرته لكنه موجود و يسلكه من يقبض على السلطة و يحاول البقاء فيها لأطول مدة ممكنه .

أهمية البحث : ترتبط بأهمية السلطة السياسية ذاتها ، فالسلطة السياسية تمتلك صلاحيات واسعة و مهمة ، فهي المسؤولة عن ادارة و تنظيم المجتمع و مسؤولة عن تطبيق القوانين و الانظمة ، لذلك فهي تحتاج الى العديد من الادوات و الشروط لكي لا يساء استعمالها ، بمعنى ان هناك ضرورة للبحث فيها و اعطائها اهمية تتناسب مع دورها في رسم حاضر و مستقبل المجتمعات البشرية ، اما **هدف البحث:** فيتلخص في اظهار الاسباب الحقيقية وراء التمسك بالسلطة الى حد الافراط ، و كيف السبيل الى معالجة هذه الظاهرة او الحد منها سواء أكان في الانظمة الدكتاتورية ام الديمقراطية ، فضلا عن بيان طرائق المعالجة المتعددة .

اشكالية البحث : تدور حول تساؤل جوهري يتعلق باختلاف سلوك الفرد قبل الوصول للسلطة وما بعدها ؟ صحيح ان هناك حالات استثنائية لكن الاغلب الاعم ان الفرد الماسك للسلطة يحاول البقاء فيها و يمسك بها الى حد الجنون و يستعمل كل الوسائل لغرض البقاء في السلطة حتى وان كان ذلك على حساب مصلحة الشعب بأكمله ؟ و يتمخض عن هذا السؤال اسئلة متعددة تدور في ذهن اي شخص يحاول ان يتأمل في ظاهرة هوس السلطة من ابرزها : هل يدرك الحاكم المستبد المصاب بهوس السلطة انه مستبد وسوف يؤدي استبداده الى ظلم وخراب ؟ و هل يدرك ان الناس تهتف له خوفاً و ليس حباً ؟ ثم اذا كان التمسك بالسلطة في الانظمة الاستبدادية ظاهرة واضحة للعيان و طبيعة النظام تحدد ذلك التمسك ، ما الاسباب التي تجعل هوس السلطة موجود في الانظمة الديمقراطية ؟ هل المواطنين مسؤولين عن ذلك ؟ ام انهم لا حول لهم و لا قوة في ظل انظمة جائرة تمتلك كل مقومات القمع جاثمة على الصدور؟ .

ينطلق البحث من **فرضية** مفادها (ان سلوك صاحب السلطة المتمسك بالسلطة غايته الاساس نفوذها و منافعها ، لو فقدت تلك النفوذ و المنافع لما تسابق عليها احد ، و المعالجة تختلف حسب طبيعة الانظمة ، ففي الانظمة الاستبدادية لا يمكن ان تعالج هوس السلطة الا بعد التخلص من المستبد الماسك بالسلطة ، اما في الانظمة الديمقراطية فان معالجة هوس السلطة اسهل بكثير ، كون الشعوب لديها حريات و خيارات متعددة و في كلتا الحالتين تبقى العيون مفتوحة على السلطة طالما بقت صلاحياتها الواسعة غير المقيدة) .

منهجية البحث : اعتمدت على منهجين اساسيين ، الاستنباطي و الاستقرائي ، حيث تم الانتقال من العام الى الخاص عند (دراسة فكرة الاستبداد بشكل عام و الانتقال الى خصوصية المنطقة العربية و الاسلامية) ، وكذلك تم الانتقال من الخاص الى العام عند (دراسة الظاهرة الاستبدادية و اثرها السلبي

على مجمل القطاعات الاخرى الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية) ، فضلا عن ذلك تم استعمال عدد من المقتربات و المداخل ، تبعاً لما يقتضيه الحال ، ونظراً لشمولية الموضوع واتساعه ، فقد اعتمدت الدراسة المدخل التاريخي في محاولة لبيان جذور الفكرة والوقوف على بعض الوقائع او الحوادث التاريخية التي لها علاقة بجوهر الموضوع ، وكذلك تم الاستعانة بالمدخل التحليلي- السلوكي لدراسة ومتابعة أبرز كتابات المفكرين و الباحثين حول الاستبداد و هوس السلطة و اثر ذلك في الجانب السلوكي للحاكم صاحب السلطة و انعكاس ذلك على علاقته مع المحكومين ، وتحليل آرائهم وتصوراتهم، كما لم تغفل الدراسة أهمية المدخل المقارن ومحاولة اللجوء إليه كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك لاسيما موضوع المقارنة بين وجود ظاهرة هوس السلطة في ظل الانظمة الاستبدادية و بين ظهورها في الانظمة السياسية الديمقراطية و المقارنة ايضا في طرق المعالجة .

و لغرض التحقق من صحة الفرضية قسمت الدراسة الى اربعة محاور ، يتناول المحور الاول مفهوم هوس السلطة ، اما المحور الثاني فيتناول هوس السلطة في الانظمة الاستبدادية ، اما المحور الثالث فسوف يركز على هوس السلطة في الانظمة الديمقراطية ، اما المحور الرابع فيتناول الطرق المقترحة لمعالجة هوس السلطة.

أولاً : مفهوم هوس السلطة

عند الرجوع الى معاجم اللغة العربية نجد ان لفظة هوس تعني " طرفٌ من الجنون " [1] ، و هناك من يعرفها بانها " انحراف ذهني ذو اصول نفسية ، عصبية و فيزيولوجية ، هُوامٌ فكري او عقلي" [2] ، اما لفظة (السلطة) فهي لم ترد في القرآن الكريم صراحةً [3] ، إنما ورد الفعل الثلاثي (سَلَطَ)، وهو لغةً يعني (التسلط والسيطرة والتحكم) [4]، كذلك يعني أيضا (القوة والقهر والحجة والبرهان) [5]. وأشار المنجد في اللغة إلى أن السلطة تعني (الملك والقدرة) [6].

([1]) إبراهيم مدكور، المعجم الوجيز ، دار التحرير للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1989 ، ص 654 .

([2]) خليل احمد خليل ، معجم المصطلحات الاجتماعية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1995 ، ص 396 .

[3] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وإبعاده، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية،1990، ص126.

[4] إبراهيم مدكور، المعجم الوجيز ، مصدر سبق ذكره ، ص317- ص318.

[5] المصدر السابق نفسه، ص318.

[6] لوئيس معلوف، المنجد في اللغة، الطبعة (37)، مطبعة الغدير ، بيروت ، 1996، ص344.

وعند الانتقال الى لفظة السياسة نجدها تعني " فن ممارسة القيادة و الحكم "[1] ، على الرغم من ايجابية المعنى و دلالاته لكن مع الاسف هذا التخصص لم ينصف ، إذ ان جميع الاختصاصات يتغنى بها اصحابها الا السياسة حتى اصحابها يعترف بانها مهنة و حرفة تتطلب الخديعة و المكر و المراوغة ، لذلك تُذم من داخل الاختصاص و من خارجه ، بالذات السلطة في العالم العربي و الاسلامي الذي غالباً ما عانى منها و اغلب مشاكله ذات طابع سياسي ، و على الرغم من ان السلطة بشكل عام تأخذ ابعاد مختلفة [2] (عائلية – دينية –اقتصادية – اجتماعية ،... الخ) ، الا السلطة السياسية هو المعنى المتداول و المراد عندما تذكر لفظة السلطة ، دون الحاجة الى ذكر السياسية ، كون الاساس في السلطة و المرتكز المهم فيها السياسة ، فحتى سلطة رب الاسرة هي سلطة سياسية لكن طابعها ابوي ، وحتى سلطة شيخ القبيلة هي سلطة سياسية لكن طابعها اجتماعي ، كذلك الحال مع سلطة رجل الدين هي سياسية لكن طابعها ديني ، فالسلطة مهما كان نوعها (فعلي – رمزي) الاطار العام لها السياسة ، فالسلطة الفعلية التي تكون ادواتها و دلالاتها مباشرة ليست فيها اي رمزية ، في حين السلطة الرمزية ادواتها غير مباشرة " سلطة غير مرئية " [3] ، و هي سلطة قادرة على التأثير الفعلي دون بذل الطاقة " [4] ، و في كلتا الحالتين يبقى تأثير السلطة واضحة لدى من يمارسها من جهة و لدى من تمارس اتجاه من جهة اخرى ، اما طبيعة هذا التأثير فهو مختلف بحسب طبيعة السلطة (صالحة – فاسدة) ، مع العلم ان النظرة السائدة عن السلطة السلبية لذلك قيل ان " السلطة مفسدة و السلطة المطلقة مفسدة مطلقة " [5] و يؤكد (جوستفان لوبون) " ان السلطة نشوة تعبث بالرؤوس " [6] ، في حين نجد ان (ألفين توفلر) يؤكد ان هناك " رائحة كريهة تنبعث من اسم السلطة نظراً لاستخداماتها " [7] و السلطة

([1]) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1993 ، ص362 .

([2]) صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، اسسه و ابعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص ، ص 35–36 .

(3) بيير بورديو ، الرمز و السلطة ، ترجمة : عبد السلام بنعبد العالي ، الطبعة الثالثة ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2007 ، ص48 .

(4) المصدر السابق نفسه ، ص56 .

(5) بروس بيونو دو ، ألستير سميث ، دليل الاستبداد و المستبدين ، الفساد سبيلا للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها ، ترجمة : : د.فاطمة نصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2014 ، ص 139 .

(6) نقلا عن ، د.ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة السلطة ، الطبعة الاولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2004 ، ص252 .

([7]) ألفين توفلر ، تحول السلطة ، المعرفة و الثروة و العنف على اعتاب القرن الحادي و العشرين ، الجزء الاول ، ترجمة : لبنى الريدي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1995 ، ص17 .

المستبدة تتصرف بوضوح عن طريق العنف و القمع و قد تتصرف بغموض عن طريق التمويه و الايهام و الخداع [1] .

عادة ما تستعمل السلطة السياسية بشكل تعسفي ، فالقاعدة الاساءة و الاستثناء حسن الاستعمال ، وبالذات في العالمين العربي و الاسلامي ، فنجد الحالة الاستبدادية شبة مستديمة في غالبية تلك البلدان ، و تبدا مع تحول السلطة السياسية الى ملك عضوض [2] ، فالخطر يبدا عندما يمتلك شخص واحد او مجموعة سلطة مطلقة على الاخرين [3] ، و يستغرب البعض سبب التركيز في الاستبداد على البلدان العربية و الاسلامية مع ان العنوان يبحث في هوس السلطة بشكل عام ، لكن سوف يتضح لأي باحث يحاول البحث و التقصي عن الاستبداد و هوس السلطة انها حالة عامة و غالبة و سمه اساسية تطبع الحياة السياسة في تلك البلدان اكثر من غيرها [4] إذ ان الكثير من الكتاب ممن اشار الى ان قابلية الاستبداد ترسخت في الشخصية العربية اكثر من غيرها [5] لذلك اصبح هناك نظرة شائعة تُظهر الاستبداد الشرقي على انه الصورة الاشد قسوة للسلطة المطلقة [6] ، لكن هذا لا يعني ان دول الغرب لم تشهد دول استبدادية اصيب رؤساءها بهوس السلطة بل شهدت دول مثل المانيا النازية و ايطاليا الفاشية سابقاً [7] على سبيل المثال لا الحصر ملك فرنسا (لويس الرابع عشر) ، الذي كان يعرف (ملك الشمس) ، امتد حكمه الى ما يقارب سبعين عام و سيطر على جميع انحاء فرنسا و اصبحت فرنسا بوجوده القوة المهيمنة في اوربا و هو صاحب مقولة (الدولة أنا) [8] ، و دول اخرى حالية مثل كوريا

---

(1) جيل دلوز ، المعرفة و السلطة ، مدخل لقراءة فوكو ، ترجمة : سالم يفوت ، الطبعة الاولى ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 1987 ، ص34 .

([2]) ثناء فؤاد عبد الله ، قراءة في اوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية ، في مجموعة باحثين ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص10 .

([3]) برتراند راسل ، السلطة و الفرد ، تعريب : شاهر الحمود ، الطبعة الاولى ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1961 ، ص125 .

(4) علي الدباغ ، الجذور الدينية للاستبداد ، في مجموعة باحثين ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص 49 .

([5]) نبيل هلال هلال ، الاستبداد و دوره في انحطاط المسلمين ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 2005 ، ص15.

([6]) امام عبد الفتاح امام ، الطاغية ، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد/183 ، المجلس الوطني للثقافة و الاداب ، الكويت ، 1994 ، ص 259.

(7) موريا ل ميراك – فايسباخ ، مهووسون في السلطة ، تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011 ، ترجمة : محمد زينو شومان ، الطبعة الاولى ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ، 2012 ، ص16 .

([8]) بروس بيونو دو ، ألستير سميث ، دليل الاستبداد و المستبدين ، الفساد سبيلا للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها ، مصدر سبق ذكره ، ص ، ص 28-29.

الشمالية و غيرها ، بمعنى ليس كل الدول الغربية ديمقراطية و ليس كل الدول العربية و الاسلامية استبدادية .

و قبل الدخول في تفاصيل هوس السلطة لابد من التمييز ما بين مفهومي السلطة و مفهوم القوة إذ يشير (جاك ماريتان) في ذلك ،الى أنَّ السلطة والقوة أمران مختلفان ، فالقوة هي التي بواسطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على إطاعتك ، بينما السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك ، والسلطة تتطلب قوة ، أما القوة بلا سلطة فظلم واستبداد[1] ، وهنا يعطي (جاك ماريتان) للسلطة معنى ايجابي عن طريق الرغبة الطوعية في تقبل اوامرها ، لكن الاشكالية هنا ليست في المفاهيم بقدر الممارسة ، فالمستبد [*] يمارس قوة السلطة لغرض البقاء في منصبه و المحافظة عليه بشكل قسري و ليس طوعي .

صحيح ان مصطلح هوس السلطة غير متداول اكاديمياً ، و اقتصر استعماله اعلامياً ، لكن ما نعتقده ان هذا السلوك المفرط في التسمك بالسلطة لا يمكن تسميته بعيداً عن كونه هوس او مرض يراود صاحبه الذي جل تفكيره على يحصل على السلطة او كيف يبقى فيها اكثر مما ينبغي ، إذ يكمن الفرق الجوهري بين مفهوم الاستبداد وهوس السلطة ، كون الاول يعني الانفراد بإدارة شؤون الدولة من قبل فرد او مجموعة ، حيث يعرف الاستبداد بانه " الاستيلاء على السلطة و الاستئثار بها و منع تداولها سلمياً ، واساءة استغلالها " [2] ، في حين الثاني يعني حب السلطة لحد الهوس (المرض) ، كما ان هوس السلطة في احيان كثيرة تسبقه نوع من النرجسية و حب الذات عند صاحب السلطة " تمجيد الذات " [3] وهناك من يسميها " تضخم الذات " [4] و هناك من يطلق عليها " مُحب السلطة " [5] و مع مرور الزمن

---

[1] جاك ماريتان ، الفرد والدولة ، ترجمة : عبد الله أمين ، مراجعة : الدكتور صالح الشماع ،الدكتور قرياقوس موسيس ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1962 ، ص145-،ص146 .

(*) كلمة المستبد Despot مشتقة من الكلمة اليونانية ديسبوتيس Despotes التي تعني رب الاسرة او سيد المنزل او السيد على عبيده ، ثم خرجت من النطاق الاسري الى عالم السياسة لكي تطلق على نمط من انماط الحكم الملكي المطلق ، للمزيد ينظر ، امام عبد الفتاح امام ، الطاغية ، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص44.

(2) نبيل هلال هلال ، الاستبداد و دوره في انحطاط المسلمين ، مصدر سبق ذكره ، ص27.

(3) موريا ل ميراك – فايسباخ ، مهووسون في السلطة ، تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 20011 ، مصدر سبق ذكره ، ص ، ص20-25 .

(4) بروس بيونو دو ، ألستير سميث ، دليل الاستبداد و المستبدين ، الفساد سبيلا للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها ، مصدر سبق ذكره ، ص 19 .

(5) علي فهمي خشيم ، الفلسفة و السلطة ومقالات اخرى ، الطبعة الاولى ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان ، ليبيا ، 1999 ، ص 8 .

الزمن تتحول هذا النرجسية من جانبها العاطفي الى جانبها السياسي و التمسك بالسلطة الى حد الجنون و التسلط .

لذلك يمكن القول ان المقصود بهوس السلطة الاحتفاظ بالسلطة و الرغبة الشديدة للتمسك بها من دون الاهتمام و الحذر من تبعات هذا التمسك و الاصرار السلبي ، إذ اثبتت التجارب التاريخية ان الكثير من مشاهد الفقر و الحروب و غيرها ناتجة عن هذا النوع من الهوس المرضي إذ ان هدف صاحب السلطة ليس مصلحة شعبه و العمل من اجل تحقيق الرفاه الاجتماعي ، بل الرغبة الاساس البقاء في السلطة لغرض التمتع بالمغانم و المكاسب ،[1] ، حتى لو كان نتيجة ذلك الاصرار و التمسك ضياع البلاد و العباد [2] ، لذلك يمكن القول ان هوس السلطة هو اشبه بمرض نفسي سلوكي استنادا الى نظرية الحرمان [3] ولذلك نجد (موريس ديفرجيه) يقول " ان الدكتاتورية ليست الا مرضاً من امراض السلطة و ليست ظاهرة طبيعية " [4] ، ويذهب الى ابعد من ذلك (امام عبد الفتاح امام) إذ عد الاستبداد ليس مرضاً فحسب بل من الاوبئة المعدية [5] واسعة الانتشار ، بل ابعد من ذلك إذ يرى ان هذا المرض ممكن ان يورث للأبناء [6] .

ما يؤكد ان هوس السلطة مرضاً نفسياً سلوكياً يرتبط بعقد ذاتية هي الظروف الاولية الاقتصادية و الاجتماعية لأغلب المستبدين ، إذ اغلب ظروفهم تتسم بالعوز الاقتصادي و تعاني من عقدة النقص تحاول ان تعوض هذا الحرمان الاولى بعد وصوله للسلطة ، وصعوبة علاج هوس السلطة لا يتعلق نظرية الحرمان فحسب بل ان المصاب بالمرض غالباً يرفض خضوعه للفحوصات و يعتقد انه مطلب الجماهير ، فضلا عن رفضه الشديد لأخذ العلاج ! (الانتخاب النزيه) .

و قبل الدخول في تفاصيل المحاور الاخرى لابد من توضيح الفرق بين هوس السلطة و الاستبداد ، فالعلاقة بينهما وثيقة لذلك في احيان كثير نتحدث عنهما و كأنهما شيء واحد ، كون هوس السلطة مرض يصيب صاحب السلطة المستبد ، فلولا تسمكه بالسلطة لما جعل منه مستبدا ، لذلك يمكن القول

---

(1) طارق عبد الحافظ الزبيدي ، هوس السلطة في الانظمة الاستبدادية : الجزائر انموذجاً ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، شبكة الانترنت الدولية ،2019/3/24 ، للمزيد ينظر ، http://mcsr.net/news475

(2) موريا ل ميراك – فايسباخ ، مهووسون في السلطة ، تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص18 .

([3]) محمد نصر مهنا ، في تاريخ الافكار السياسية و تنظير السلطة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1999 ، ص370 .

([4]) نقلا عن ، امام عبد الفتاح امام ، الطاغية ، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص18.

([5]) المصدر السابق نفسه ، ص 53 .

([6]) المصدر السابق نفسه ، ص 96 .

ان كل صاحب سلطة استبدادية مصاب بهوس السلطة فبسبب هذا المرض السلوكي جذر الاستبداد في نظامه ، لكن في ظل الانظمة الديمقراطية الحالة معاكسة تماماً ، القاعدة ان صاحب السلطة غير متمسك بها الا الاستثناء منهم ممن يصابون بهذا المرض بعد الوصول للسلطة و الاطلاع على مغانمها و صلاحياتها المطلقة .

ثانياً : هوس السلطة في الانظمة الاستبدادية

هوس السلطة في الانظمة الاستبدادية اكثر دموية من غيرها من الانظمة ، إذ ان بسبب السلطة و هوسها قد يقتل الاب ابنه (ولي العهد) او العكس ، و في احيان اخرى يقتل اخيه وهكذا [1] ، و الادهى من ذلك هناك حالات يقتل فيها الجنين في بطن امه خوفاً من ان يكون منافساً على مقعد السلطة مستقبلاً [2] ، و ثمن بقائه في السلطة او الحصول عليها ايضاً قتل و تشريد و اعتقالات [3] و غيرها ، وبشكل عام المصاب بهوس السلطة في الانظمة الاستبدادية ينظر للأخر سواء أكان فرد ام جماعات على وفق منطق الخيار الواحد و بشكل قطعي ، اما عدواً او صديقاً [4] .

يحاول اغلب المستبدين ان يظهروا شعوبهم من ناحية انهم شعوب غارقة بالجهل و غير مؤهلة للحرية و الديمقراطية و تحتاج الى قائد يتصف بالحزم و القوة لغرض ادارة شؤونهم لغاية ما يكونوا مؤهلين للحرية و الديمقراطية [5] ، وهذا يعطي مسوغ كافي لبعض الدول الاستعمارية بالتدخل في شؤون شؤون البلدان العربية و الاسلامية ، لذلك فان المستبدين الطغاة لهم دوراً كبيراً في جلب الغزاة [6] .

ابتُليت العدد من الشعوب و بالذات العربية بأنظمة سياسية مستبدة جثمت على صدورها لمدة زمنية ليست بالقليلة ، بعض تخلص منها بفعل التدخلات الخارجية (التغيير السياسي في العراق)

([1]) محمد الحسيني اسماعيل ، السقوط الاخير ، تاريخ الصراع على السلطة منذ ظهور الاسلام و حتى الوقت الحاضر ، الطبعة الاولى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 2006 ، ص 232.

([2]) بروس بيونو دو ، ألستير سميث ، دليل الاستبداد و المستبدين ، الفساد سبيلا للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها ، مصدر سبق ذكره ، ص 59 .

([3]) محمد الحسيني اسماعيل ، السقوط الاخير ، تاريخ الصراع على السلطة منذ ظهور الاسلام و حتى الوقت الحاضر ، مصدر سبق ذكره ، ص 185 .

([4]) موريا ل ميراك – فايسباخ ، مهووسون في السلطة ، تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص28 .

([5]) جوزيف كشيشيان ، السلطة و تعاقب الحكم في الممالك العربية ، ترجمة : محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، ، رياض الريس للكتب و النشر ، بيروت ، 2013 ، ص 39

([6]) فتحي العفيفي ، فراغ السلطة في الوطن العربي ، في مجموعة باحثين ، السيادة و السلطة ، الافاق الوطنية و الحدود العالمية ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 39 .

واخرى بفعل التظاهرات الشعبية (ثورات الربيع العربي) ، ودول اخرى ظلت ترزح تحت وطأة الاستبداد لغاية الان .

بصرف النظر عن طبيعة تلك الثورات او الاحتجاجات تبقى خيار مهم ، ففي ظل الانظمة الاستبدادية لا يوجد لديهم خيار سلمي سوى التظاهرات و الاحتجاجات على الرغم من صعوبتها في ظلم انظمة استبدادية قمعية ، ويبقى التساؤل الاهم في دراسة اي تظاهرة تحدث في اي بلد عربي او اسلامي هل يمكن نجاح تلك التظاهرات ام الفشل سوف يكون حليفها ؟ وتكرار هذا التساؤل و التخوف كون اغلب الانظمة السياسية المستبدة تستعمل كل الحيل و كل الوسائل لغرض استغفال الشعوب وكسب الوقت لصالحها ؟

ان نجاح تلك التظاهرات و فشلها يعود الى الشعب ذاته فهو الذي يحدد مصيره ، ففي حال قبول الشعب بالحلول التاجيلية و الحلول الترقيعية و الحلول التخديرية فان التظاهرات سوف تفشل بشكل مؤكد ، اما اذا صمم الشعب برفض تلك الحلول والمطالب و التأكيد على الحقوق الاساسية و لا سيما المطالبة بالحق السياسي الى جانب الحق الاقتصادي عند اذ فان النجاح سوف يكون حليفها بكل تأكيد .

بمعنى ان اغلب الحكومات الاستبدادية تحاول في المراوغة و التأجيل وتحاول ايضا تشتت مطالب الشعوب وتحوليها الى المطالب الاقتصادية حصراً وتحاول ان تعطي وعود واحيانا تحدد وقت زمني (60 يوم او 100 يوم) لغرض كسب الوقت ليس الا [1] ، و لا تسمح بالحديث عن المطالب السياسية التي هي المفتاح الرئيسي لكل المشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية .

ومع الاسف غالباً ما يستعمل الجيش و يتم توظيفه بشكل سلبي في خدمة الانظمة الاستبدادية ، ويقدم المستبد نفسه بكونه الراعي الاول للعلم و الراعي الاول للدين و المقاوم للمستعمر و الشعوب لولاه لذهبت للمجهول ؟ و يقدم نفسه بكونه معصوم من الخطأ ، فكل أخطاءه وان وجدت مبررة ، و دائما ما يضع نفسه وكانه فوق الشعب وكانه من طينة مختلفة .

في الانظمة الاستبدادية دائما ما توجد حاشية (عصابة) تكون قريبة من صاحب السلطة و متنفذه تتسلط و تتحكم بعض الاحيان مع بقاء رئيس السلطة في المنصب لا سيما في مراحل ضعفه ، و

(1) جوزيف كشيشيان ، السلطة و تعاقب الحكم في الممالك العربية ،الجزء الاول ، مصدر سبق ذكره ، ص 39.

قد تتحكم بالمشهد بعد زوال صاحب السلطة و تختار البديل ، وفي كلتا الحالتين تكون اشبه بعصابة [1] او ما يسمى (المافيا) [2] .

و بصرف النظر عن النتائج السلبية لما يعرف بثورات الربيع العربي الا انها حققت تغييرات سياسية مهمة في بعض البلدان (من النظام الاستبدادي الشمولي الى النظام الديمقراطي التعددي) ، ولكن المشكلة ليس بالتحول بل المشكلة في المرحلة الانتقالية ، إذ انها مرحلة معقدة تحتاج الى وقت و جهد لكي تتحول الديمقراطية من المرحلة الانتقالية الى مرحلة الرسوخ الديمقراطي .

ليس هناك شك في ان مهمة التعامل مع الانظمة الاستبدادية في التخلص من هوس السلطة يختلف اختلاف جذري عن الانظمة الديمقراطية وهذا ما سوف يتم تناوله في المحور القادم من البحث .

ثالثاً : هوس السلطة في الانظمة الديمقراطية

يؤكد افلاطون ان اغلب الانظمة الاستبدادية تنشأ من رحم الانظمة الديمقراطية المسرفة في حريتها لحد الفوضى ، اي ان التطرف في الحرية يولد اقسى انواع الطغيان ، إذ يظهر وسط هذه الفوضى من يؤيده الناس لينصب قائداً عليهم و نصيراً لهم [3] ، وممكن ان تكون هذه بداية لسلطة المستبد الذي قد يتحول الى مهووس بالسلطة لا يسمح بالتنازل عنها و يعد نفسه صاحب الفضل في تحقيق الاستقرار ما بعد الفوضى .

صحيح ان الكثير ممن يقرا هذا الفكرة قد يتفاجئ للوهلة الاولى ، بمعنى ان النظام الديمقراطي يفترض غير مشمول بهذه الظاهرة ، فمن غير الممكن ان تكون ممارسة صاحب السلطة في النظام الديمقراطي سلبية و تتضمن سلوكيات التمسك بالسلطة وعدم مغادرتها سلمياً و لا سيما و ان صاحب السلطة منتخب و محدد بوقت مقيدة بمدة زمنية معلومة و مقننة دستورياً او قانونياً ؟ اذن كيف يتمسك صاحب السلطة بالسلطة و ما مسوغات بقاءه ، صحيح ان هوس السلطة في الانظمة الديمقراطية مختلف تماماً عن الانظمة الاستبدادية لكن هذا لا يمنع من وجوده ، على الرغم من وجود عدد كبير

([1]) منصور اولسون ، السلطة و الرخاء ، نحو تجاوز الدكتاتوريين ، الشيوعية و الرأسمالية ، مراجعة وتقديم : د.محمود عبد الفضيل ، ترجمة : د.ماجدة بركة ، الطبعة الاولى ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، 2003 ، ص59 .

([2]) موريا ل ميراك – فايسباخ ، مهووسون في السلطة ، تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص9 .

([3]) نقلا عن ، امام عبد الفتاح امام ، الطاغية ، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 90 .

من المقيدات للسلطة لغرض عدم التسمك بها او اساءة استعمالها ، لكن صاحب السلطة في بعض الاحيان يحاول ان يوظف الديمقراطية من اجل البقاء في السلطة او من اجل اساءة استعمالها ؟ .

نعتقد ان هوس السلطة سبب الاساس هو مسوغات البقاء في السلطة في الانظمة الديمقراطية صحيح هناك فارق بين النظامين في اساءة استعمال السلطة لكن سلبية السلطة متأتية من مسوغات البقاء و التجديد في البقاء ، و يمكن ذكر عدد من ملامح هوس السلطة في الانظمة الديمقراطية بالذات في المنطقة العربية و الاسلامية منها على سبيل المثال لا الحصر .

1- صاحب السلطة حتى في ظل النظام الديمقراطي يطمح في تجديد ولايته (البقاء في السلطة) ، ولذلك بعضهم يذهب الى محاولة فض اي احتجاجات او تظاهرات بطرق المماطلة و التسويف و يحاول ان يستوعب بعضهم و يستغفل بعضهم الاخر لغرض الحد من تلك التظاهرات [1] .

2- صاحب السلطة قد يقوم بتسخير جهات غير نظامية لغرض الدخول بين المتظاهرين لغرض افسادها و سحب الشرعية عنها و لاسيما عندما يقوم بتوجيه هذه الجهات لغرض عمل عدد من الممارسات السلبية لكي تحسب على التظاهرات بشكل عام دون معرفة المسبب لها و الدافع الحقيقي .

3- صاحب السلطة قد يشتري اصوات المعارضة في البرلمان او يعمل على شق صفوفها عن طريق الاغراءات و الوعود التي سرعان ما يخلى عنها بعد حصوله على التجديد[2] ، فمسالة الولاءات مقدمة على الكفاءات [3] .

4- صاحب السلطة قد يمارس القتل و النفي و الاعتقال ضد كل من ينتقده من خلال تجهيز ملفات قضائية جاهزة تحت اليد تحرك عند الضرورة .

5- صاحب السلطة قد يشكل حزب سياسي يدعمه و هو في السلطة وقد يستغل المنصب مالياً و معنوياً لخدمة الحزب و من ثمة ستكون السلطة عوناً له انتخابياً ، وفي بعض الاحيان

([1]) بروس بيونو دو ، ألستير سميث ، دليل الاستبداد و المستبدين ، الفساد سبيلا للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها ، مصدر سبق ذكره ، ص 75 .

([2]) فتحي العفيفي ، فراغ السلطة في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 41 .

(3) المصدر السابق نفسه ، ص 43 .

يشكل احزاب رديفة غير معلنة من ناحية ارتباطها به لكن سرعان ما يتضح ذلك بعد الفوز الانتخابي .

6- صاحب السلطة في احيان كثيرة يصبح ثري فالقياس لما قبل السلطة حتى في الانظمة الديمقراطية ، و لا سيما في الشرق ، لذلك قيل (ان السلطة في الشرق تجلب الثروة ، و الثروة في الغرب تجلب السلطة) ، كون اغلب السياسيين و الرؤساء في الغرب اثرياء قبل الوصول للسلطة ، في حين في الشرق العكس هو الصحيح .

7- بعد الوصول الى السلطة ديمقراطياً سرعان ما يحاول صاحب السلطة استثمارها لغرض البقاء و الاستمرار عن طريق السيطرة التامة على السلطة [1] و محاولة اعطاء بعض الاعذار لتأجيل الانتخابات ويعطي مسوغات يعتقد انها مقنعة من قبيل (الخوف على مستقبل البلد ومستقبل العملية السياسة ، وجود صراعات داخلية ، توجد اطماع خارجية ، وجود ازمات و عدم الاستقرار السياسي ، وجود ضغوط خارجية و داخلية ، حماية الدستور ، الازمة الاقتصادية ، الفوضى الامنية) ، وغيرها من المسوغات التي يستغلها صاحب السلطة الديمقراطي ليتحول مع مرور الوقت الى ابشع استبدادي .

و هناك من يحدد ثلاث امور مهمة يستطيع عبرها ان يحصل على السلطة الشخص المصاب بهوس السلطة حتى وان كان النظام ديمقراطي ، اولاً : التخلص ممن يمس بالسلطة الفعلية ، ثانياً : السيطرة على الجهاز الحكومي (وضع الموالين في مناصب مهمة في الدولة ، وزراء او وكلاء او مدراء عامين وغيرها من المناصب) ، ثالثاً : تشكيل ائتلاف برلماني داعم يسهل عليه تجديد الولاية في السلطة [2] ، لذلك اساليب القادة الساعون للامساك بالسلطة في الانظمة الديمقراطية هي الاساليب نفسها التي يستعملها المستبدون باستثناء استعمال العنف الظاهر [3] ، و هنا لابد من التأكيد ان شراء الولاء و الطاعة من لدن المستبد في الانظمة الديمقراطية صعب ما قبل الوصول للسلطة ، لكن بعد امساك السلطة سيكون سهل جدا بفضل وجود الصلاحيات الادارية و الامكانات المالية التي توفرها السلطة .

([1]) ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ، مصدر سبق ذكره ، ص252 .

([2]) بروس بيونو دو ، ألستير سميث ، دليل الاستبداد و المستبدين ، الفساد سبيلا للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها ، مصدر سبق ذكره ، ص50 .

([3]) المصدر السابق نفسه ، ص 68.

لذلك فان طرائق الخلاص من المستبد المصاب بهوس السلطة في الانظمة الديمقراطية ثلاث ايضاً ، الاولى هي موت المستبد ، و الثانية تخلي التكتل الانتخابي الداعم للمستبد ، اما الطريقة الثالثة و هي غير مفضلة لما تنتجه من عنف ، و هي الاطاحة بالنظام السياسي القائم عن طريق انقلاب عسكري او تدخل اجنبي او عن طريق ثورة او تمرد جماهيري [1] .

مما سبق يتضح ان سلبية السلطة تأتي من مصادر متعددة ، لكن اهم اسبابها مسوغات البقاء و التي يسلكها صاحب السلطة الديمقراطي و الاستبدادي على حد سواء ، صحيح هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها على الجميع لكن يمكن الجزم ان الغالبية العظمى من الممارسات هي طابعها سلبي و الايجابية ان وجدت فهي استثناء .

رابعاً : الطرق المقترحة لمعالجة هوس السلطة

اهمية المعالجة تقترن بأهمية الموضوع ذاته ، إذ يعد هوس السلطة و الاستبداد اس المشكلات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الامنية ، فلا توجد مشكلة تواجه المجتمعات الا و كان الاستبداد اولها ، صحيح هناك مشكلات اخرى خارج دائرة الاستبداد (الزلازل و الفيضانات و القحط و غيرها) لكن معالجاتها تحتاج الحكم الرشيد و ليس المستبد لغرض معالجة اضرارها .

لا توجد عصى سحرية لمعالجة الاستبداد و هوس السلطة بل المعالجات تكون تدريجية على الرغم من الفارق الكبير في قضية المعالجة اذا ما كان المصاب بهوس السلطة في ظل نظام استبدادي وبين من يصاب بهوس السلطة و هو في ظل نظام ديمقراطي .

1: معالجة هوس السلطة في الانظمة الاستبدادية :

معالجة هوس السلطة في الانظمة الاستبدادية صعبة و معقدة و تحتاج الى وقت طويلا بالقياس الى معالجته في ظل الانظمة الديمقراطية ، و هناك نقاط كثيرة للمعالجة بعضاً منها تحمل طابع عنفي و ثوري ، كتب فيها الكثير لكن سوف نركز على المعالجات ذات الطابع السلمي و نذكر ابرزها :

أ. **الوعي الجماهيري** : يحمل الوعي ابعاداً مختلفة لكن المقصود بالوعي الجماهيري المطلوب هنا ، الوعي السياسي الذي يعرف انه " الرؤية الشاملة بما يتضمنه من معارف سياسية و قيم و اتجاهات سياسية ، التي تتيح للإنسان ان يدرك اوضاع مجتمعه و مشكلاته و يحللها و يحكم عليها و يحدد

(1) المصدر السابق نفسه ، ص50 .

موقفه منها ، مما يدفعه للتحرك من اجل تغييرها و تطويرها " [1] ، لذلك الوعي السياسي الجماهير يساعد الشعوب في ان تعرف مواضع ضعف الانظمة الاستبدادية و مكامن قوة تلك الشعوب وكيفية توظيفها لغرض التخلص من الاستبداد ، لان الكثير من يؤكد ان اهم اسباب الاستبداد هو جهل الشعوب بحقوقهم و عدم الاطلاع على وظائف و واجبات الحاكم على وفق الشرع تجاه الرعية [2] .

لذلك اكثر المسائل التي يخشاها المصاب بهوس السلطة هو الوعي الجماهيري ، لأنه يدرك تماماً ان الشعب عندما يطلع و يتثقف و يعرف ما يدور حوله من تطورات سياسية سوف يثور و يغير ، و الامثلة على ذلك كثيرة فالكثير من المستبدين يمنعون وسائل الاعلام و يمنعون شبكات الانترنت و تحديد بعض المواقع و تقيدها ، ويمنعون التجمعات بكل اشكالها ، كل ذلك هدفه الاساس الخوف من الوعي المجتمعي الذي عندما يعرف حقائق الاستبداد و تداعياته سوف يطالب بالديمقراطية و حرية الراي ، لذلك تعمل اغلب الانظمة الاستبدادية على تثقيف الشعوب بشكل موجه عن طريق وسائل الاعلام المختلفة فضلا عن توظيف وسائل التواصل من اجل هذا الغرض ، و الوعي المنشود ليس وعياً نخبوياً بل يجب ان يكون وعي جماهيري [3] .

وكان لظهور الوعي الجماهيري دوراً كبير في التغيير في تونس و مصر ، إذ اظهر المتظاهرون نضجاً سياسياً مهماً لعل من ابرز ملامحه هو دعوتهم الى الجيش الى حماية الثورة و الانضمام اليها [4] ، لذلك فهذا دليل مهم على ضرورة الوعي الجماهيري في عميلة التغيير .

التساؤل الابرز هنا بعد معرفة اهمية تنمية الوعي المجتمعي في محاربة الاستبداد و هوس السلطة من الذي تقع عليه مسؤولية هذا التوجيه ؟ في الحقيقة الجميع مطالب بذلك مع ضرورة التركيز على النخب الثقافية و الاكاديمية .

([1]) فتحي شهاب الدين ، اوراق في التربية السياسية ، تقديم : عصام العريان ، الطبعة الاولى ، مؤسسة اقرأ للنشر و التوزيع و الترجمة ، القاهرة ، 2011 ، ص21 .

([2]) محمد احمد صالح ابو الطيب ، اشكالية الاستبداد السياسي في رسالة الشيخ النائيني ، الطبعة الاولى ، المكتبة العصرية ، شارع المتنبي ، بغداد ، 2005 ، ص151 .

([3]) غالي شكري ، اقواس الهزيمة ، وعي النخبة بين المعرفة و السلطة ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1990 ، ص6 .

(4) موريا ل ميراك – فايسباخ ، مهووسون في السلطة ، تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص18.

ب. **تنظيم الصفوف و الوحدة الوطنية :** وجود وعي مجتمعي لمجابهة هوس السلطة لا يكفي ما لم تتوحد الجهود الوطنية في ذلك ، بمعني يجب ان يكون هناك مشتركات بين جميع مكونات الشعب لغرض التخلص من المستبد ، فمن غير الممكن الارتكاز على قومية معينة او دين او مذهب او حزب معين وترك الاخرين ، يفترض توحيد القضية و جعلها قضية راي عام وطني ، وهذا يرهب المستبد ، كون اغلب المستبدين عند ظهور وعي مجتمعي رافض لوجود يلتجه الى قومية او دين او مذهب ليتستر حوله ، و يبدا يدعي انه الراعي و الحافظ لهذا المكون على حساب المكونات الاخرى ، غايته الاساس من هذه المناورة هو تفتيت الصفوف و الاستفادة من عدم تحقيق الوحدة الوطنية .

إذ ان اثبتت التجارب الكثيرة و المشاهد المتعددة ان الشقاق و التناحر بين مكونات الشعب الواحد يكرس الاستبداد [1] ، و من ثمة يعطي مبررات جاهزة لصاحب السلطة للبقاء فيها بحجة المحافظة على المجتمع من الانحلال و التفكك .

ج. **استثمار الفرص المتاحة :** يفترض على الشعب الذي ابتلى بهوس السلطة ان يستثمر اي فرصة متاحة بالشكل الامثل بمعنى استثمار اي ثورة او انتفاضة شعبية يستثمر اي مساعدة تقدم دولياً او اقليمياً او اممية ، فلا يمكن ان تحدث ثورة شعبية لتغير الحكم الاستبداد لغرض القبول بحكم استبدادي اخر يحل محلة من عبر اقتطاف ثمار الثورة من لدن جهات سياسة متربصة مثلما حدث في بعض البلدان العربية ، بل على الشعب الواعي الموحد ان يستثمر الفرص المتاحة لغرض اقامة الحكم الديمقراطي الذي يحقق طموحاته على وفق مرتكزات الحكم الرشيد .

2 : معالجة هوس السلطة في الانظمة الديمقراطية :

معالجة هوس السلطة في الانظمة الديمقراطية عكس ما سبق ، فهي عملية سهلة للغاية لكن مهمة لا تحتاج الى وقت طويلا بالقياس الى معالجته في ظل الانظمة الاستبدادية ، و هناك نقاط كثيرة للمعالجة سوف نركز على بعضاً منها و نذكر ابرزها :

أ. **الوعي الانتخابي** :اهم ركن من اركان العملية الديمقراطية هو الانتخاب ، و اهم عنصر من عناصر الانتخاب هو الوعي الانتخابي ، تم التطرق فيما سبق عن الوسائل التي يقوم بها المصاب

(1) ثناء فؤاد عبد الله ، قراءة في اوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص26 .

بهوس السلطة ، ومن ابرزها محاولة اعادة الوصول للسلطة عن طريق الانتخابات ، لذلك على الناخب تقع مسؤولية تفحص الاشخاص ممن اصاب بهوس السلطة و لا يمكن معرفتهم بسهولة كون الكثير منهم يصرحون شيء و يكنون في سرائرهم اشياء اخرى ، فقد يدعي غالبية ممن يطالب بإعادة انتخابية بضرورة العودة لمسك السلطة لغرض اكمال البرنامج الحكومي ، و من باب الموضوعية ليس الجميع غايته سلبية بل قد يكون هناك من يكون فعلا بحاجة الى تجديد ولايته لغرض تحقيق برنامجه الانتخابي و هو لا يطمح للسلطة لمصلحة شخصية بل غايته تحقيق مصلحة عامة ، لكن في ذات الوقت لابد من التأكيد ان نسبة ممن غايته سلبية اكثير بكثير ممن غايته ايجابية ممن يطالب بالتجديد ، لذلك يبقى الوعي الانتخابي هو الفيصل و المعيار المهم في معالجة هوس السلطة الذي قد يصيب بعض الانظمة الانتخابية .

ب. **تقييد منافع السلطة** : احد اهم الاسباب المهمة التي تجعل من السلطة هدفاً و غاية يتمنى كل شخص الحصول عليها و التمتع بمنافعها و الصلاحيات الواسعة في الصرف المالي ، ولكي تتم معالجة هوس السلطة الذي قد يصيب من يتمسك بها هو تقييد المنافع و وتقييد الصلاحيات بما لا يؤثر على عملها ، لذلك عند تقييد المنافع براتب مقبول و تحديد الصرف على وفق قوانين صارمة يقلل من هوس السلطة ، وعند التقييد سوف يبقى فقط من يرغب بممارسة السلطة وكأنها وظيفة عادية ليس ذات صبغة خاصة ، و لذلك نجد ان اغلب الدول الغربية قيدت منافع السلطة وقيدت صلاحيات الصرف ، فحولت السلطة من وظيفة خاصة الى وظيفة عامة ، و من ثمة التقييد يساهم الى حد كبير من معالجة هوس السلطة في الانظمة الديمقراطية .

3- **عدم تجديد مدة ولاية رئيس السلطة :**

ان تجديد ولاية السلطة وسيلة معمول بها في جميع الانظمة الديمقراطية المتقدمة ، و التحديد دائما ما يشار اليه دستورياً ، دورتين او ثلاثة او اكثر ، لذلك غالباً ما يطمح رئيس السلطة التنفيذية الى تجديد الولاية لمرة او اكثر ، وقد يكون طلبه دستوري وقانوني ، و يكون ايضا مشروع و مقبول و لديه مشروع يرغب بإكماله ، لكن الفكرة التي تطرح هنا ان فكرة التمديد قد تستغل من لدن بعضهم لغرض التمسك بالسلطة و التحول الى ما يعرف هوس السلطة ، و لغرض سد هذا المنفذ يفترض عدم تجديد الولاية و عدم وضعها في الدستور ، لان الشخص المرشح للتجديد مهما يكن فيه من صفات مهمة يبقى بشر قابل للخطأ ، ثم ان البشرية لا تخلو من كفاءات كثيرة لا تعد و لا تحصى ، و حتى و ان افترضنا

ان الشخص المرشح للتجديد فيه صفات متميزة كثيرة لكن هذا لا يمنع من تجربة اشخاص اخرين يمتلكون الصفات نفسها او افضل منها .

الخاتمة

هوس السلطة ظاهرة مجتمعية عامة تصيب جميع البلدان من دون استثناء لكن الفرق في النسب ، مثلا في البلدان العربية و الاسلامية اكثر من البلدان الاوربية ، و حتى على مستوى البلدان العربية و الاسلامية هي ليست على وتيره واحدة بل تختلف من بلد لأخر ، و هي تعد لب المشكلة السياسية و المساهمة في حل هذه الظاهرة هو المفتاح الرئيس للبدء بحل باقي جميع المشكلات الاخرى الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وغيرها ، لكن الحل لهذه المشكلة لا يمكن ان يكون من دون دور الشعوب فهي اساس في الحل ، فلا يمكن بقاء دورها مغيب ، لذلك لابد من استعادة المبادرة و افضل شيء مشجع في الوقت الحالي هو ان الوعي العربي اصبح اكثر بفعل عوامل عديدة و لاسيما عوامل التكنولوجيا التي فسحت المجال لتعرف ما يدور في العالم من احداث ، فلا يمكن القبول بتسمية الدهماء او العامة التي هي دائما بحاجة الى وصي او وكيل ، و لا يمكن فرض قبول الوضع القائم ، و لا يمكن ان يجبر المواطن العربي بخيارين لا ثالث لهما اما الاستبداد او الفوضى و الخراب ، اذا على المواطن ان يختار الديمقراطية و النظام و القانون وهو الخيار الامثل .

وهنا نقول مهما حاول المصاب بهوس السلطة ان يتمسك بالسلطة ياتي دوره بالمغادرة (سنة الحياة) ، لكن هناك فرق بي المغادرة القسرية و المغادرة الطوعية ، فالاولى تجلب الكوارث ، و الثانية تجلب الاستقرار ، ولكن مع الاسف اغلب المصابون بهوس السلطة يفضلون الطريقة الاولى على الثانية ، لذلك نجد ان الانظمة الاستبدادية تترك بعد زوالها تركة ثقيلة تحتاج لجهود كبيرة في معالجتها .

و توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات لعل من ابرزها :

1- لا يختلف اثنان حول سلبية الاستبداد و ظاهرة هوس السلطة لكن على الرغم من مساوئ الاستبداد و تداعياته لكن نجد في بعض بلدان العالم العربي و الاسلامي ما زال يُنظر له و يسوغه مع الاسف و بعضهم الاخر يحاول ان يتمسك بالإيجابيات الشكلية و المؤقتة التي يحققها الاستبداد مثلا الاستقرار الامني او السياسي ، و ليس هناك استغراب اذا صدر هكذا راي من لدن العامة لكن الخطر الاكبر اذا صدر من لدن النخبة بالذات المثقفة التي يفترض ان تمارس دور المشرف و الموجه للتثقيف على الوعي الجماهير و الانتخابي .

2- على الرغم من تمسك الرئيس المستبد بالسلطة كونه مصاب بهوس السلطة ، لكن نعتقد ان هوس السلطة سرعان ما ينتقل الى حاشيته و المتنفذين في الحزب الحاكم ان وجد فهم يرغبون ببقاء الرئيس اكثر من الرئيس نفسه لانهم مستفادين الى حداً كبير من مرض الرئيس إذ ان وجودهم و وجود مغانمهم و مصالحهم ستزول بزوله .

3- المستبد المصاب بهوس السلطة لا يعرف صديق و لا يعرف عدو ، صديقه من يساهم في بقاءه في السلطة ولو كان ابعد ما يكون عنه دينياً و قومياً و مذهبياً و فكرياً و ايديولوجياً ، اما عدوه فهو من ينتقده او يساهم و يدعوا الى زواله وتغييره حتى وان كان الاقرب منه .

4- ليس بالضرورة ان الشعوب هي من صنعت الطاغية ، في احيان الطاغية من صنع المستعمر واحيان الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية تصنع الطاغية ، فضلا عن ان اغتنام الفرص في احيان تؤدي دورا جوهرياً في صناعة المستبد الطاغية ، اما الشعوب فهي في حالات تصنع الطغاة من دون شعور ، و تكتشف حقيقة سلوكياته في وقت لاحق ، لكن معالجة المستبد في البداية اسهل بكثير ، لكن بعد ترسيخ جذوره يصبح التغيير صعب المنال لكن ليس هناك شي مستحيل و لا سيما في ظل الظروف المعاصرة و ما يشهده العالم من انفتاح علمي و تكنولوجي و تقني ، إذ الكثير من المستبدين تم التخلص منه بفعل عوامل عديدة ، لكن التخلص من المستبد بفعل الداخل افضل لكنه اصعب على عكس التخلص منه بفعل الخارج اخطر لكنه اسهل خاصة اذا كان برغبة دولية .

5- يفترض بالشعوب العربية و الاسلامية ان تعتمد على نفسها في اجراء اي تغيير منشود ، و من ثمة عليها ان لا تنتظر او تعتمد على حلاً يأتيها من الخارج ، لان الدول الاقليمية و الدولية تتعامل مع الحدث حسب المصلحة ، وتضع مصلحة الشعب جانباً وتقدم مصالحها وتعمل على تحقيقها حتى وان كانت على حساب الشعوب العربية المغلوب على امرها .

6- ابتليت المنطقة العربية و الاسلامية برؤساء اصيبوا بهوس السلطة بعضهم بعد استلام المنصب و بعضهم الاخر مصاب قبل الوصول للسلطة ، و بعضهم يحاولون ان يضعون تلك المجتمعات امام الامر الواقع ليس امامهم سوى الايمان بالقدر حسب تعبيرهم لذلك ظهرت بعض الفرق القدرية التي تعد وجود حاكم مستبد على راس اي سلطة هو من باب قضاء الله و حكمته ، ولكن تعالت الذات الالهية عن هذا الوصف كون هذا القدر هو سلبي ، وهذا القدر هو من عند البشر و الله تعالى براء من هكذا اناس ، فرب العزة ارسل جميع الانبياء لغرض التخلص من

الاستبداد والتحرر من الطغاة فمن غير المقبول شرعاً و عقلاً ان توظف فكرة القدر بهذا الشكل من لدن بعضهم و ليس الجميع .

وقد توصلت الدراسة لعدد من المعالجات التي قد تساهم في انهاء هوس السلطة او الحد منه لعل من ابرزها :

1- ضرورة ايجاد مراكز تثقيفية تعمل من اجل بيان سلبيات ظاهرة هوس السلطة ، و العمل من اجل بناء وعي اجتماعي سياسي بين الشباب يعرف تبعات هوس السلطة على واقع و مستقبل البلدان .

2- بالإمكان ايجاد مراكز طبية تهتم بالطب النفسي و وضع شرط على جميع رؤساء السلطة ان يخضع لهذه المراكز بشكل دوري لغرض التأكد من الصحة النفسية للرئيس الى جانب تقنين ذلك الطلب دستورياً و قانونياً .

3- يفترض التأني و التدقيق في شخص اي رئيس وزراء سابق ، من ناحية ضرورة تأكيد صفات الحكمة و الذكاء و الصدق و الاستقامة قبل التركيز على الموقع الحزبي و عدد الاصوات التي ايدت ترشيحه .

4- يفترض رفض تجديد سلطة اي رئيس سلطة تنفيذية مهما كانت امكانياته كون اربع سنوات كافية لكي يحقق منجز ، وحتى وان لم يكتمل مشروعه بالإمكان الاعتماد على باقي الطاقات المجتمعية وعدم احتكار شروط القائد الملهم و القائد الضرورة و القائد المنقذ بشخص واحد وترك باقي الشعب وكأن وجود الشخص المناسب يصعب و جوده وكونه نادر، على العكس ان الطاقات السياسية المبدعة متوفرة و بكثرة لكن الفرص غير متاحة بسبب هيمنة تجار الحروب و الزعامات التي ترغب ان يكون لها دور في اي سلطة تتشكل في الحاضر او في المستقبل ، لذلك عدم تجديد مهم لأنه يقطع الطريق على اي محاولة لأي مصاب بهوس السلطة ان يستبد و يتمسك بالسلطة ويبقى فيها لغاية حدوث الاجلين اما الموت الطبيعي او القتل العمد .

View publication stats